

دليل المحاكمات الوطنية في ألمانيا للجرائم المرتكبة في سوريا



المحتويات

- 1 الغرض من هذا الدليل
1 في هذا الدليل، سوف تتعلم
- 2 تحديد الولاية القضائية
3 هل هناك أي شخص لن تحاكمه ألمانيا؟
3 هل يوجد سقف زمني لتقديم الشكوى؟
3 هل يتعين وجود الجاني في ألمانيا؟
3 ما هو النظام القانوني في ألمانيا؟
- 4 تقديم الشكوى
4 كيف يمكنني تقديم شكوى أمام محكمة ألمانية؟
4 ما الذي تتضمنه الشكوى؟
4 ماذا يحدث بعد تقديم البلاغ؟
4 كيف ستقبض ألمانيا على المشتبه به؟
4 ماذا يمكنني أن أفعل إذا لم يقبل المدعي العام قضيتي؟
- 5 المثلول أمام محكمة ألمانية
5 ما هي الإجراءات بعد تقديم الدعوى؟
5 1. التحقيق
5 2. الاستجواب/جلسات الاستماع
6 3. المحاكمة
7 4. الاستئناف والمراجعات
- 8 اعرف حقوقك
8 حقوق الضحية
8 ما هي حقوق الشهود؟
9 الترجمة الشفوية
9 التمثيل القانوني

الغرض من هذا الدليل

إذا كانت حقوقك قد تعرّضت لانتهاك خطير في سوريا، فقد يكون لديك خيار البحث عن العدالة في المحاكم الألمانية. في هذا الدليل، ستجد المعلومات الأساسية اللازمة لتقديم شكوى في ألمانيا لقاء دعوى جزائية ضد الشخص الذي ارتكب الجريمة أو رفع دعوى مدنية للحصول على تعويض. ويتمتع القضاة الألمان باستقلال تام عن السلطتين التشريعية والتنفيذية، وقد نُفّذت ألمانيا بالكامل المعايير الأوروبية والدولية للجرائم الدولية وضمانات المحاكمة العادلة واحترام حقوق الإنسان. ولدى ألمانيا بعض القيود على تقديم الشكوى عند وقوع الجريمة خارج ألمانيا، لذا راجع هذا الدليل بعناية، واتصل بمستشار قانوني في ألمانيا؛ لتحديد ما إذا كنت مؤهلاً لتقديم شكوى.

في هذا الدليل، سوف تتعلم:

1. فرص ومحدّدات تقديم شكوى؛
2. كيفية تقديم شكوى؛
3. العملية بدءاً من التحقيق إلى المحاكمة؛
4. حقوق الضحايا والشهود.

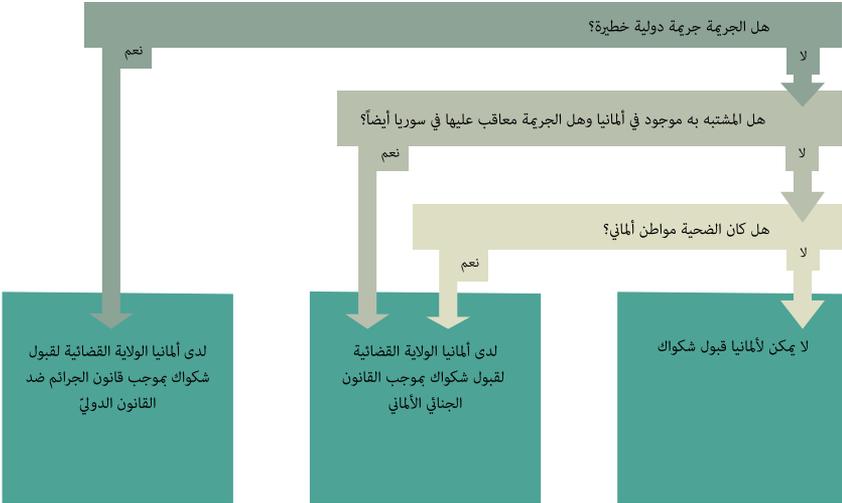
المركز السوري للعدالة والمساءلة (SJAC) منظمة سورية غير ربحية، متعددة مصادر الدعم. ويتطلع المركز إلى سوريا ينعم فيها الناس بالعدالة واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. ويعزّز المركز العدالة الانتقالية وعمليات المساءلة في سوريا من خلال جمع التوثيقات وحفظها. وإن الغرض من التوثيقات التي يجمعها المركز هو إنشاء سجل للنزاع والضغط من أجل إنشاء آليات عدالة مناسبة تستجيب لاحتياجات السوريين ومصالحهم.

إن المعلومات الواردة في هذا الدليل صحيحة وكاملة على حدّ علم المركز السوري للعدالة والمساءلة (SJAC). ويهدف هذا الدليل إلى تقديم معلومات مفيدة حول النظام القانوني الألماني، ولا يُقصد، أو ينبغي استخدامها كبديل عن المشورة القانونية. ويوصى بشدة أن تتواصل مع محامٍ مُجاز ذي خبرة في القانون الألماني قبل الشروع في أيّ دعاوى. حيث قد تؤدي شكوى عبثية إلى عواقب، مثل: دعوى تشهير أو تكبد غرامات أو تُهم جزائية. كما يُرجى العلم بأنّ التقاضي يتضمّن دائماً تكاليف ونفقات. ولا يتحمل المركز السوري للعدالة والمساءلة ومؤلفو هذا الدليل المسؤولية عن الإجراءات القانونية المتخذة في ألمانيا، وليسوا مسؤولين عن أيّ تكاليف أو عواقب سلبية قد يتكبدها أيّ أشخاص يقرأون أو يتبعون المعلومات الواردة في هذا الدليل.

تحديد الولاية القضائية

من حيث المبدأ، يسري القانون الجنائي الألماني إذا ارتكبت الجريمة داخل جمهورية ألمانيا الاتحادية. وبالإضافة إلى هذه القاعدة العامة، قد تخضع أي جرائم أخرى للقانون الجنائي الألماني في حال ارتباطها بألمانيا ارتباطاً حقيقياً. فعلى سبيل المثال، يسري القانون الجنائي الألماني إذا اعتُقل المشتبه به، المحتمل ارتكابه للجريمة خارج ألمانيا، داخل الأراضي الألمانية، وإذا كانت الجريمة المُحتملة خاضعة للعقاب بموجب قانون الدولة التي ارتكبت بها. وقد يسري القانون الألماني أيضاً إذا كان الضحية يحمل الجنسية الألمانية وقت وقوع الجريمة.

ومع ذلك، يسري قانون الجرائم ضد القانون الدولي في حالات الجرائم الدولية الخطيرة؛ كجرائم الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية. ويسمح هذا القانون والمعروف أيضاً باسم الولاية القضائية العالمية بالتحقيق والمقاضاة في الجرائم في ألمانيا بغض النظر عن جنسية المشتبه به أو الضحية أو مكان ارتكاب الجريمة.



وفيما يلي أمثلة على الجرائم الدولية الخطيرة إذا وقعت ضمن سياق نزاع مسلح أو كجزء من مُط أوسع من الانتهاكات:

- التعذيب.
- الاختفاء القسري.
- هجمات عشوائية على المناطق المدنية.
- الاغتصاب أو العبودية الجنسية.
- اضطهاد ضد فئة محددة، كمجموعة عرقية أو دينية.

هل هناك أي شخص لن تحاكمه ألمانيا؟

يتمتع رؤساء الدول بالحصانة من الملاحقة القضائية فقط أثناء فترة توليهم للمناصب القيادية. كما يتمتع الدبلوماسيون وأفراد عائلاتهم، والأشخاص الذين يمثلون الدول بموجب دعوة رسمية في ألمانيا والحاشية المرافقة لهم بحماية من الملاحقة القضائية بشكل عام.

هل يوجد سقف زمني لتقديم الشكوى؟

كما هو منصوص في قانون الجرائم الدولية الألماني (مرر البرلمان الألماني في عام 2002 قانون الجرائم ضد القانون الدولي وسيشار إليه في هذا الدليل بقانون الجرائم ضد القانون الدولي)، فإن الجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، وجرائم الإبادة الجماعية لا تسقط بالتقادم في ألمانيا. وعليه، يمكن الشروع في الملاحقة القضائية لمثل هذه الجرائم في أي وقت وبغض النظر عن الوقت الذي مضى على ارتكابها فعلياً في الماضي. ولكن الاستثناء الوحيد لذلك هو إذا كانت الجرائم تتعلق بقائد عسكري أو مدني انتهك واجباته الإشرافية تجاه شخص يعمل تحت قيادته أو لم يبلغ عن جريمة حرب. حيث لا يمكن في مثل هذه الحالات ملاحقتهم قضائياً بعد مرور خمس سنوات من تاريخ ارتكاب الجريمة.

هل يتعين وجود الجاني في ألمانيا؟

حتى لو كان لدى ألمانيا ولاية قضائية على قضية، يتمتع القضاة الألمان بسلطة تقديرية واسعة في الملاحقات القضائية المتعلقة بالجرائم المرتكبة في الخارج، ويحق لهم الامتناع عن المقاضاة. وإذا لم يكن أي مواطن ألماني متورط في القضية، ولم يكن المشتبه به موجوداً داخل الأراضي الألمانية، ولا يتوقع حضوره في المستقبل القريب، جرت العادة أن يُمارس المدعون العامون الألمان سلطتهم التقديرية بعدم متابعة القضية.

وبالرغم من أنه لا ينبغي تواجد المشتبه به في ألمانيا للشروع بالتحقيق، وإصدار الحكم بالإدانة والعقوبة، إلا أن مثوله في المحاكمة إجباري إلا في ظروف محدّدة للغاية.

ما هو النظام القانوني في ألمانيا؟

في ألمانيا، ينقسم النظام القانوني لخمسة فروع. والمحاكم الجزائية جزء من الفرع العادي. وفي القضايا الجنائية العادية، يقود مكتب المدعي العام التحقيقات، ويحدد إن كانت القضية ستؤدي إلى محاكمة. ومجرد متابعة المدعي العام العمل على القضية، تتولى المحاكم المحلية مسؤولية الجلسات. أما بخصوص الجرائم المتعلقة بقانون الجرائم ضد القانون الدولي، يتولى مكتب رئيس هيئة الادعاء العام الاتحادي التحقيق، بينما تنظر المحكمة الإقليمية العليا في المحاكمة. ثم يتولى مكتب النائب العام النظر في حالات الطعن/الاستئناف.

تقديم الشكوى

كيف يمكنني تقديم شكوى أمام محكمة ألمانية؟

يمكن للضحية أو أي شاهد فتح تحقيق في الجريمة من خلال الإبلاغ عن جريمة شفويًا أو كتابيًا إلى مكتب الإدعاء العام، أو الشرطة، أو المحاكم المحلية.

ما الذي تتضمنه الشكوى؟

يجب أن تتم كتابة الشكوى باللغة الألمانية إن أمكن، بما أن اللغات الأخرى ستستغرق وقتًا أطول لمعالجتها. إلا أن الأشخاص الذين لا يتحدثون اللغة الألمانية يمكنهم الاستعانة بمترجم شفوي. وينبغي أن يتضمن الطلب معلومات الاتصال بالتفصيل، والنص الكامل للحقائق، وأي معلومات متوفرة عن المشتبه به.

ماذا يحدث بعد تقديم البلاغ؟

حالما يستلم المدعون العامون مذكرة بالجريمة المحتملة، يصبحون ملزمين بفتح باب التحقيق الأولي. ولا يوجد ما يستلزم وجود المشتبه به في ألمانيا في هذه المرحلة. وإذا كان المشتبه به غير موجود في ألمانيا، سيعمل المدعون العامون على تأمين كافة الأدلة لتحديد توفر المعلومات الكافية لقبول الشكوى، بما في ذلك ما إذا كانت الوقائع تستوفي شروط الانتهاك الخطير للقانون الدولي أو إذا توفرت سلطة قضائية أخرى تتناسب أكثر مع حيثيات القضية، وقادرة ومستعدة للنظر في القضية.

كيف ستقبض ألمانيا على المشتبه به؟

إذا قرر المدعون العامون المقاضاة، وكان المشتبه به في دولة أبرمت معها ألمانيا معاهدة، فيمكن لألمانيا التقدم بطلب لتسليم المشتبه به من خلال إجراءات المساعدة المتبادلة، وذلك بعد إصدار مذكرة الاعتقال. ومع أن سوريا تمنع تسليم المجرمين من مواطنيها، فإذا كان المشتبه به في دولة أخرى تسمح بتسليم المجرمين فمن المهم إبلاغ المدعين العامين بهذه المعلومة. وبصفتها عضو في الاتحاد الأوروبي، يمكن لألمانيا أيضاً التقدم بمذكرة توقيف أوروبية، يتم تنفيذها بواسطة الدولة الأوروبية التي يتم فيها القبض على المشتبه به.

ماذا يمكنني أن أفعل إذا لم يقبل المدعي العام قضيتي؟

إذا قرر المدعون بأنهم لن يتابعوا قضيتك، فسيتم إبلاغك بقرارهم والأسباب وراءه. ويمكنك بعد ذلك الطعن في هذا القرار إلى رئيس هيئة الادعاء العام خلال أسبوعين. وإذا تم رفض هذا الطعن فيمكنك تقديمه للمحكمة خلال شهر واحد من تاريخ إخطارك بقرار رئيس هيئة الادعاء.

المثول أمام محكمة ألمانية

ما هي الإجراءات بعد تقديم الدعوى؟

هناك 4 مراحل من الإجراءات بمجرد قبول المدعي العام الاتحادي للشكوى التي تقدّمت بها:

1. التحقيق
2. الاستجواب/جلسات الاستماع
3. المحاكمة
4. الطعون/الاستئناف

1. التحقيق

إذا قرر المدعي العام ضرورة إجراء تحقيق، سيشرع المحققون في التحري والبحث عن أدلة للإدانة وأخرى للتبرئة بناء على فرضية أنّ المتهم بريء. وقد يستدعي ويستجوب المدعي العام الشهود، وله صلاحية طلب أيّ معلومات وإجراء تحقيقات من أيّ نوع (مما في ذلك إشراك الشرطة أو استدعاء الخبراء). ويجوز للمدعي العام أيضاً مناقشة حالة الدعوى مع الضحية والمشتبه به، علماً بأنّ هذا لا يحدث خلال فترة التحقيق في العادة. ومن المرجح فقط أن تنعقد المحاكمة اللاحقة إذا أمكن العثور على المشتبه به في ألمانيا. ولضمان ذلك، يمكن للمدعي العام أن يُصدر مذكرة توقيف مع المحكمة المختصة وأنّ يودع المشتبه به في الحجز.

ويعتمد المحققون على إفادات الشهود، والوثائق، والفحص البصريّ لمسرح الجريمة -إن أمكن - وإفادة المشتبه به، ومقاطع الفيديو، ووسائل التواصل الاجتماعيّ (ما دام لا ينتهك التوقعات المعقولة لخصوصية الشخص). وسيقوم المحققون بفحص مقاطع الفيديو من اليوتيوب ومواقع التواصل الاجتماعيّ الأخرى والتحقق من صحتها. ويمكن للشهود تقديم إفادات عبر مؤتمرات مصورة بالفيديو أو قد يُسافر المحققون والقضاة؛ للحصول على إفادات الشهود بدلاً من ذلك. وفي حالات نادرة، قد يتم تقديم الدعم المالي للشاهد للحضور إلى ألمانيا لتقديم إفادته.

قبل إغلاق التحقيق، يُعامل الضحية معاملة "الشاهد"، مما يمنحه الحق في تقديم أدلة أو معلومات إضافية إلى السلطات.

2. الاستجواب/جلسات الاستماع

عُقب التحقيق، تُعقد جلسة استماع أولية للتحقق من الوقائع التي جمعها المدعون العامون. ويتعيّن على الشهود المثول في الجلسة للاستجواب إذا وصلهم طلب استدعاء من المدعي العام أو القاضي أو

الشرطة. ويتمتع الشهود بحقوق واسعة، بما في ذلك الحق في رفض الإجابة عن أسئلة محدّدة إذا كانت ستفضي إلى توجيه تهم لهم أو لأحد أقاربهم، أو رفض الشهادة قطعياً إذا كان المشتبه به خطيب الشاهد أو زوجه أو أحد أقربائه من الدرجة الأولى (أي أحد أطفاله أو أحد والديه أو أشقائه). ويحق للشهود الحصول على الدعم أثناء الاستجواب من محامٍ.

يتمتع المدّعى عليه دائماً بحق الاستعانة بمحامٍ. وفي بعض الحالات، يكون تعيين محامٍ للمدّعى عليه إلزامياً، وبالتالي، يتم تعيينه من قبل المحكمة على النفقة العامة.

3. المحاكمة

إذا قررت جلسة الاستماع الأولى أنّ الوقائع كافية وثبّنت صحتها، ستقدّم القضية إلى المحكمة. وتعتمد المحكمة المعنية التي ستنظر في القضية على خطورة الجريمة والحكم الذي يتناسب معها. بالنسبة للجرائم المرتكبة ضد القانون الدولي، ستنظر المحاكم الإقليمية العليا في القضية. وبينما تعتقد المحاكمات أمام المحاكم المحلية بحضور قاضٍ واحدٍ، فإنّ المحاكم الإقليمية العليا تتكون عادة من هيئة مكونة من خمسة قضاة.

وخلال مرحلة المحاكمة، يلعب القاضي دوراً نشطاً في الإجراءات. وتتألف المحاكمة من مرافعات شفوية، يقوم خلالها القاضي باستجواب الأطراف (بما في ذلك الشهود، وأولئك الذين أدلوا بإفاداتهم خلال مرحلة التحقيقات، وشهود جدد، و - إذا استدعى الأمر - خبراء)، وتبادل الأطراف الحجج. وللقضاة الحرية في أخذ جميع الأدلة في الاعتبار، وسيخصصون وزناً للأدلة حسب تقديرهم. ويمكن للمحكمة أيضاً أن تجبر الشهود على الحضور وتقديم الأدلة. وبشكل عام، لا يجوز انقطاع المحاكمة لأكثر من ثلاثة أسابيع. وإذا تجاوز الانقطاع هذه المدة، يجب أن تبدأ المحاكمة من جديد، مع احتمال تعيين قضاة جدد. وينبغي أن يحضر القضاة الذين يتخذون قرار الحكم النهائي المحاكمة بأكملها. ويحق للمدّعى عليه أن يقول كلمته الأخيرة، ويجوز له استجواب أيّ شاهد بعد القضاة والمدّعي العام، ويجوز له أيضاً تقديم بيان دفاع؛ لتسليط الضوء على سرده/سردها للأحداث.

في جرائم محددة (مثل الاعتداء الجنسي، أو الأذى البدني، أو محاولة القتل، أو القتل، أو جرائم الحرب، أو الإبادة الجماعية) يحق للضحايا أو لأقربائهم، إذا قُتل الضحية، الانضمام إلى القضايا الجزائية بصفتهم مدّعين مشاركين. ويسمح وجود الضحية كطرف مشارك بالتأثير على المحاكمة من خلال تقديم الأدلة واستجواب الشهود والمدّعى عليه. وعلاوة على ذلك، يحق للمدّعي المشارك أن يمثله محامٍ وأن يطعن بقرار المحكمة.

يحق للضحية أيضاً أن يتقدم بمطالبات تعويض مالي. وبشكل عام، يجب رفع دعاوى التعويض بشكل منفصل (بالتزامن مع رفع الدعوى أو بعد الإجراءات الجزائرية) إلى محكمة مدنية في ألمانيا. إن إجراءات المحكمة المدنية منفصلة تماماً عن الإجراءات الجزائرية. ومع أنه يفضل انتظار الحكم الجزائري، إلا أن قرار المحكمة الجزائرية ليس ملزماً للمحكمة المدنية.

4. الاستئناف والمراجعات

يمكن إما للمُدعى عليه أو الادعاء العام أن يطعن في أي قرار غير مرغوب فيه إلى المحكمة الأعلى. وعموماً، لا يحق للضحايا الطعن في قرار جزائي ما لم يكونوا مُدعين مشاركين.

هناك احتمالان للطعن في الحكم: إما الاستئناف، حيث تقوم المحكمة بجمع الأدلة من جديد (هذا الخيار متاح فقط إذا كانت المحكمة الابتدائية محكمة محلية)، أو المراجعة، حيث تقتصر المراجعة على تفسير المسائل القانونية. وسيتم تحديد المحكمة التي ستنظر في الاستئناف بناء على نوع الاستئناف وعلى المحكمة التي استمعت إلى المحاكمة.

اعرف حقوقك

حقوق الضحية:

يتمتع الضحايا وبغض النظر عما إذا كانت صفتهم مُدعين مشاركين أم لا، بحقوق مُعيّنة، منها:

- الحق في طلب المعلومات حول ما إذا كان المشتبه به رهن الاحتجاز.
- الحق في الاستعانة بمحامٍ لفحص الملفات أو للحصول على معلومات من الملفات.
- الحق في تعيين محامٍ أو أن يمثله محامٍ.
- الحق في إخفاء الهوية إذا قررت المحكمة ضرورة هذا الأمر - إبعاد المُدعى عليه أثناء التحري، أو إجراء المحاكمة خلف أبواب مغلقة، أو إخفاء الهوية بشكل جزئي أو كامل، أو تسجيل الشهادة بالصوت والصورة. وعلاوة على ذلك، وكإجراء احترازي، قد يجري التحري أيضاً بشكل منفصل عن الأطراف الأخرى في الدعوى. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يكون الشاهد أو الضحية في مكان مختلف، بينما ينقل الاتصال بالصوت والصورة التحري إلى الجلسة.
- الحق في الحماية - في حالات نادرة، قد ينطوي هذا على الدمج في برنامج حماية الشهود، مثل وضع شرطي في مكان إقامة الشاهد، أو تغيير هوية الشاهد لفترة زمنية، أو تغيير مظهره الخارجي. وخلال عملية المقاضاة، قد تعتمد هذه الأمور على موافقة المُدعي العام.

ما هي حقوق الشهود؟

- معلومات من المُدعي العام عن حقوق وواجبات الشهود.
- يحق للشاهد الذي لديه أطفال صغار الحصول على خدمة رعاية الأطفال أثناء الاستجواب.
- يحق للشاهد بأن يرافقه شخص يثق به، شريطة ألا يعرض وجوده التحقيق للخطر.
- يحق للشاهد أن يمثله مستشار قانوني. قد يتم تعيين محامٍ للشهود الذين لا يستطيعون الوصول إلى محامٍ لكنهم بحاجة إلى التمثيل القانوني.
- يحق للشاهد عدم تعريض نفسه للإدانة أثناء الاستجواب.

الترجمة الشفوية:

على الرغم من أن الحق بمترجم شفوي مجاني غير موجود خلال مرحلة التحقيقات، إلا أنه يتم توفير الترجمة الشفوية المجانية خلال إجراءات المحاكمة الجزائية للسماح للضحايا والشهود بممارسة حقوقهم. ويتم ترجمة شهادات الضحايا والشهود المقدمة باللغة العربية أو غيرها من اللغات أثناء الاستجواب إلى اللغة الألمانية من قبل المؤسسة المعنية.

التمثيل القانوني:

يجوز تعيين محامٍ للشهود والضحايا الذين يحتاجون إلى مساعدة لممارسة حقوقهم وعلى حساب النفقة العامة. كما قد يتم تعيين محامٍ للمُدَّعين المشاركين أو قد يتقدمون بطلب للحصول على مساعدة قانونية؛ لتلقي المساعدة المالية للتمثيل القانوني

فيما يلي منظمة غير الحكومية موجودة في ألمانيا قد تكون قادرة على مساعدتك إن كان بوسعها ذلك:

المركز الأوروبي للحقوق الدستورية و حقوق لإنسان

Zossener Straße 55-58, Aufgang D, D-10961 Berlin

+49 (0)30 – 400 485 90 | info@ecchr.eu

إذا كنت غير قادر أو غير راغب في تقديم شكوى رسمية ولكنك ترغب في أن يتم تسجيل تجاربك الشخصية بشكل آمن مع المركز السوري للعدالة والمساءلة، يُرجى الاتصال بالمركز على info@syriaaccountability.org. ومن فوائد المشاركة في مقابلة خاصة مع المركز هي أنك:

1. تحفظ تجربتك الشخصية ومعاناتك؛
2. تكون قد أودعت تجربتك الشخصية لدى منظمة يمكن أن تربطك بآليات العدالة المستقبلية إذا تم استحداثها وعندما يتم ذلك؛
3. ستساعد في بناء سجل يمكن استخدامه لتحقيق العدالة والمساءلة بشكل عام لسوريا.

المركز السوري
للعدالة والمساءلة

